**المحاضرة الرابعة:**

**الجهود الدولية في مجال الحفاظ على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة :**

تميز القرن العشرين بزيادة الإنتاج الصناعي فيما عرف بالثورة الصناعية و ما رافقها من زيادة الطاقة الإنتاجية في شتى المجالات وتسارع التكنولوجيا النووية وما رافقها من آثار مدمرة وما جلبته الحروب من ويلات ودمار للأرض وما عليها من كائنات حية كان لذلك ، مما استدعي ضرورة البحث عن وسائل وطرق للتصدي لكل ما يؤثر على عناصر البيئة من قبل المنظمات الدولية على المستويين الدولي و الإقليمي فجاءت الاتفاقيات و المعاهدات الدولية تباعا، و يعتبر التلوث البحري من أول المواضيع الذي استرعى اهتمام العالم فعقدت لحماية البيئة البحرية العديد من الاتفاقيات الدولية منها اتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام 1957 الداعية لحماية البيئة البحرية من التلوث حيث نالت هذه الاتفاقية اهتمام مؤتمر قانون البحار عبر دوراته المختلفة ، و جاءت اتفاقية منع تلويث البحار بالنفط لعام 1963 وجرت عليها عدة تعديلات إلى عام 1972 و كذلك اتفاقية بون لعام 1969 التي وضعت لحماية بحر الشمال من التلويث بزيت البترول .

**مؤتمر ستوكهولم**

ان مفهوم التنمية المستدامة ظهر خلال مؤتمر ستوكهولم في 1972 حول البيئة الانسانية الذي نظمته الأمم المتحدة و الذي ناقش لأول مرة القضايا البيئية و علاقتها بالفقر و غياب التنمية في العالم ، و انتقد المؤتمر الدول التي لا تزال تتجاهل القضايا البيئية عند التخطيط للتنمية و صدرت عن هذا المؤتمر وثيقة تتضمن توصيات تدعو كافة الدول و المنظمات الدولية لاتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية البيئة .

حيث انتهت أعمال المؤتمر إلى صدور إعلان البيئة الذي يحتوى مقدمة و ستة و عشرون مبدأ و من أهم هذه المبادئ وجود حق أساسي للإنسان في الحرية و المساواة و أن يحيا في ظروف معيشية مناسبة و بيئة تسمح في العيش بكرامة و عليه واجب أساسي في حماية البيئة للأجيال الحاضرة و المستقبلة .

والمطلع على اعمال مؤتمر ستوكهولم بشأن البيئة لسنة 1972 يتضح له أنه قد شكل مرحلة انتقالية هامة في تاريخ النظام الدولي تمثلت في بدء خطوات جماعية نحو حماية البيئة العالمية و تدنيبها كوارث التلوث و كرس هذا المؤتمر مبدأ أساسيا هو مسؤولية الدولة عن أية أضرار بيئية تحدث للدول الأخرى أو تحدث في مناطق خارج الولاية الإقليمية لأي دولة و ذلك من جراء ما تمارسه من أنشطة على إقليمها كما أكد المؤتمر العلاقة الوثيقة بين التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من ناحية و حماية البيئة من ناحية أخرى و أن كلا منهما يعتمد على الآخر .

**قمة الأرض ري ودي جانيرو 1992 :**

انعقد هذا المؤتمر في مدينة ريو ودي جانيرو بالبرازيل من 3 إلى 14 جوان 1992 في ظل معطيات دولية جديدة أهمها انهيار المعسكر الشرقي و بالتالي استبعاد صراع الشمال و الجنوب ، و قد عرف الطرح الجديد لفكرة حماية البيئة و التنمية المستدامة تطورا ملحوظا من خلال اتساع مجاله إلى الانفجار الدموغرافي و تدهور و كذا تقلص المساحات الغابية و الأراضي الزراعية ...الخ و أيضا من خلال اقتناع و قبول دول العالم الثالث بضرورة التعاون من أجل حماية البيئة ، فكان التوجع هو تبلور سياسة دولية لحماية البيئة ترتكز على ثلاث محطات أساسية : ترتكز أولاها على اخراج موضوع حماية البيئة من محيطه الداخلي إلى المجال الدولي ، ثانيها على وضع سياسة دولية واضحة للتدخل من أجل حماية البيئة بواسطة الآليات الإقتصادية و جاءت محطتها الأخيرة لتبحث في تفصيل آليات التدخل الدولي من أجل حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.

كان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول النامية و الدول المتقدمة لحماية مستقبل الأرض و نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الإقتصادية و السياسية و الاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية و استمرار التلوث و الاستنزاف المستمر الذي تتعرض له البيئة و نتج عن هذا المؤتمر عقد بعض الاتفاقيات منها اتفاقية متعلقة بالتغيير المناخي و التنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث و اعلان ريو حول البيئة و التنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محددة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال .

و تضمنت اتفاقية التنوع الحيوي التي ابرمت أثناء انعقاد قمة الأرض سنة 1992 على تأكيد أن للدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة و مبادئ القانون الدولي حق السيادة في استغلال مواردها طبقا لسياساتها البيئية الخاصة دون المساس بحق الدول الأخرى في بيئة سليمة. كما أكد على ضرورة حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة و ضرورة التعاون لحسن نية و بروح من المشاركة في تفعيل مبادئ القانون الدولي في مجال التنمية المستدامة و غيرها من المبادئ المهمة التي شكلت استمرارا لجهود الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة و التي انظلقت في اعلان ستوكهولم 1972.

**قمة الأرض الثانية بجوهانسبورغ 2002 :**

مثلت التنمية المستدامة المحور الأساسي للنقاش في قمة الأرض الثانية حول التنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبورغ في أغسطس من عام 2002 التي حضرها ممثلون من أكثر من 160 بلجا بهدف إزالة التناقضات بين التنمية الإقتصادية و حماية البيئة فضلا عن تطوير اتفاقيات أخرى في مجال التنمية المستدامة الا أن النتائج جاءت مخيبة لآمال المشاركين حيث أكدت الكثير من الدول المشاركة استحالة تجنب المخاطر البيئية بسبب التطور الصناعي وما تفرضه المرحلة من تحديات اقتصادية على الحكومات و الدول ،و أصبح واضحا أن خيار التنمية الإقتصادية ولو على حساب البيئة هو الخيار الذي رأته الدول المشاركة الأنسب لمصالحها .